

الادوات المستحدثة للسياسة النقدية واثرها في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة
2004-2023 - الاقتصاد العراقي حالة دراسية

New Monetary Policy Tools and Their Impact on Economic Stability
for the Period 2004-2023 - The Iraqi Economy as a Case Study

م.م ايات قيس محمد علي العذاري²

Asst. Lect. Ayat Qays Mohammed Ali ALethari

جامعة وارث الانبياء

University of warith al-anbiyaa

Ayat.qais@uowa.edu.iq

م.م. عبد الرحمن علي حسن التميمي¹

Asst. Lect. Abdulrahman Ali Hassan

جامعة وارث الانبياء

University of warith al-anbiyaa

Abdulrahman.ali@uowa.edu.iq

م.م احمد فلاح حسن الصافي³

Asst. Lect. Ahmed Falah Hasan Al-Safi

جامعة وارث الانبياء

University of warith al-anbiyaa

ahmed.falah@uowa.edu.iq

المستخلص

تعد ادوات السياسة النقدية المستحدثة من الادوات المهمة التي تستعمل للسيطرة على الاقتصاد كتحقيق معدلات مرتفعة من النمو او تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذ استحدث البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة بعد 2003 للسيطرة على اسعار الصرف في تلك الفترة، واهتم البحث في التوصل الى مدى تأثير الادوات المستحدثة للسياسة النقدية في العراق على الاستقرار الاقتصادي، وكيف يمكن توظيف هذه الادوات لتحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار، وتم بيان مفهوم السياسة النقدية وكذلك الادوات المستحدثة وتم بيان مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته، وانطلق البحث من فرضية مفادها وجود تأثير معنوي لأدوات السياسة النقدية المستحدثة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وهدف الى قياس وتحليل اثر ادوات السياسة النقدية التي استحدثت في العراق على الاستقرار الاقتصادي، واجري هذا البحث على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023، وتوصل البحث في النهاية الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها من نتائج الانموذج القياسي تبين وجود تأثيرا معنويا لأدوات السياسة النقدية المستحدثة في الاستقرار الاقتصادي اذ تبين ان نافذة بيع العملة تؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي، و كشفت نتائج التحليل الاقتصادي لنافذة بيع العملة في العراق ان ادنى مستوى للمبيعات كان في عام 2020 ويعود ذلك الى جائحة كورونا، وتم طرح مجموعة من التوصيات واهمها الاهتمام بالادوات المستحدثة للسياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي ومستويات الاسعار مما يدعم الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، نافذة بيع العملة، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

The newly introduced monetary policy tools are among the important tools used to control the economy, such as achieving high rates of growth or achieving economic stability. The Central Bank of Iraq introduced the currency selling window after 2003 to control exchange rates during that period. The research focused on determining the extent of the impact of the newly introduced monetary policy tools in Iraq on economic stability, and how these tools can be employed to achieve high levels of stability. The concept of monetary policy was explained, as were the newly introduced tools, and the concept of economic stability and its indicators. The research was based on the hypothesis that there is a significant impact of the newly introduced monetary policy tools on economic stability indicators. It aimed to measure and analyze the impact of the monetary policy tools that were introduced in Iraq on economic stability. This research was conducted on the Iraqi economy for the period 2004-2023. The research ultimately reached a

set of conclusions, the most important of which was the results of the standard model, which showed a significant impact of the newly introduced monetary policy tools on economic stability, as it was shown that the currency selling window has a positive impact on economic growth. The results of the economic analysis of the currency selling window in Iraq revealed that the lowest level Sales were down in 2020 due to the coronavirus pandemic.

Keywords: Monetary policy, currency auction window, economic stability.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من السياسات المهمة التي تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في أدواتها بشكل جيد وصحيح وكذلك يمكن من خلال هذه الأدوات السيطرة على معدلات التضخم وكذلك تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي إذا ما تم العمل بهذه الأدوات بشكل جيد، بعد عام 2003 ونتيجة الحصار الاقتصادي الذي كان يمر به العراق في الحقبة السابقة كانت معدلات التضخم مرتفعة بالعراق وكذلك ارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار مما ولد حلة من ارتفاع الأسعار وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي مما أدى إلى تراجع الاستقرار الاقتصادي في العراق، ولمواجهة هذه المشكلة تم استحداث أداة جديدة للسياسة النقدية وهي نافذة بيع العملة إذ قام البنك المركزي بفتح هذه النافذة للسيطرة على الطلب المتزايد على العملات الأجنبية والسيطرة على أسعار الصرف لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والسيطرة على مستويات التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي بحثنا هذا سيتم دراسة تأثير الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية في العراق على الاستقرار الاقتصادي للمدة من 2004-2023، وضم البحث ثلاثة مباحث إذ تناول الأول الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية المستحدثة وأدواتها وكذلك الاستقرار الاقتصادي، بينما تناول الثاني تحليل بيانات هذه المتغيرات اقتصادية، وضم الثالث قياس أثر نافذة بيع العملة في النمو الاقتصادي

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن عدم اتباع قرارات صحيحة للسياسة النقدية أو عدم تطبيقها بشكل صحيح قد يؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.

وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل يمكن أن تؤثر أدوات السياسة النقدية المستحدثة في الاستقرار الاقتصادي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود تأثير معنوي لأدوات السياسة النقدية المستحدثة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

اهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في التوصل إلى مدى تأثير الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية في العراق على الاستقرار الاقتصادي، وكيف يمكن توظيف هذه الأدوات لتحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. التعرف على الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية التي اتبعتها العراق.
2. قياس وتحليل أثر أدوات السياسة النقدية التي استحدثت في العراق على الاستقرار الاقتصادي.

الحدود الزمانية والمكانية :

تضمن هذا البحث المدة من 2004-2023 وتم اعتماد بيانات سنوية لبيان الأثر في العراق

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأدوات المستحدثة للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

بعد عجز السياسة المالية الكينزية للحد من المشكلتين المزودجتين المتمثلتين بالتضخم والبطالة التي سميت بمشكلة التضخم الركودي فسر خبراء الاقتصاد النقديين هذا الفشل بسبب الإفراط بالإنفاق الحكومي الممول بعجز متصاعد في الميزانية، ولحل هذه المشكلة تم اللجوء للسياسة النقدية والتي هي مجموعة التدابير التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد وسعر الفائدة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية مثل انخفاض البطالة والحد من ارتفاع الأسعار (تضخم الأسعار) وتحقيق نمو اقتصادي سريع (Nellis & Parker: 2004: 120) عرفت السياسة النقدية على أنها السياسة التي يستعملها البنك المركزي لغرض التأثير على الإنتاج والتوظيف ومستوى الأسعار عن طريق الأدوات الخاضعة لسيطرة البنك المركزي مثل سعر الفائدة وكمية السندات والمعروض النقدي واحتياطيات البنك من النقد (Iodewijks: 2015: 13)، وعرفت أيضاً بأنها السياسة الموجهة للسيطرة

على عرض النقود واسعار الفائدة ويكون البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية في معظم الدول (Jochumzen& monadjemi:2010:44)

ثانياً: ادوات السياسة النقدية المستحدثة.

هناك مجموعة من الادوات المستحدثة للسياسة النقدية ومنها ما يلي:

1- نافذة بيع العملة

وهي اداة مستحدثة في السياسة النقدية تؤثر على الاساس النقدي تم انشائها نتيجة زيادة الطلب على العملات الصعبة وتراجع الطلب على العملات المحلية ، وبعد عام 2003 وبتوجيه من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة بدأ البنك المركزي العراقي باستحداث نافذة بيع العملة الاجنبية نتيجة الطلب التضخمي على العملة الاجنبية واستعادة الاستقرار الاقتصادي (Mustafa and zaki:2023:125).

2- التيسير الكمي

وهي اداة غير تقليدية للسياسة النقدية تقوم بشراء الاصول بنطاق واسع لتحفيز النشاط الاقتصادي بقيام البنوك المركزية بتخفيض سعر الفائدة الاسمي طويل الاجل بشكل مباشر ، واستخدمتها البنوك المركزية كالبانك الفدرالي والبنك المركزي الاوربي بعد الزمة المالية العالمية في 2008 لاجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي (kim:2023:1).

3- معدل الفائدة الصفري

في الازمة المالية العالمية انخفضت اسعار الفائدة في البنوك المركزية واصبحت معدلات الفائدة الصفرية من الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية التي استعملت في الازمات لاجل تسهيل الحصول على الائتمان نظرا للعلاقة العكسية بين اسعار الفائدة والائتمان (sugo and teranishi: 2008:2)

4- تسهيلات الايداع

قام البنك المركزي العراقي باستحداث هذه الاداة وهي تعني قبول الودائع من المصارف بالدولار الامريكي والدينار العراقي حصرا لهدف تقليل العرض الفائض من السيولة العامة وخلق الفرصة لاستثمار الاحتياطيات المصرفية الفائضة رغبة المصارف في ذلك (الدليمي & الرفيعي: 2008).

ثالثاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي هو حالة عدم وجود تقلبات في المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي، والتي تتمثل في العديد من المؤشرات مثل معدلات التضخم والبطالة ونمو الناتج المحلي واسعار الصرف، ويشير تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي الى ابعاد عديدة تشمل تحقيق الاستقرار النقدي وكذلك تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذلك توفير فرص عمل (cossiga:2017:8)، وعرف على انه حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وكذلك تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي بالإضافة الى المحافظة على المعدلات الطبيعية للبطالة (aljubori:2014:192)

رابعاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

هناك العديد من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومنها ما يلي:

- 1- النمو الاقتصادي: لم يتفق الاقتصاديين على تعريف محدد للنمو الاقتصادي فعرف على انه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات في بلد ما في مدة زمنية محددة، أي أنه زيادة في الدخل لدولة معينة (Shapiro:1974:24)
- 2- التضخم: يرى بعض الاقتصاديين بأن التضخم هو الحالة التي يكون فيها كمية النقود المتداولة بشكل اكبر من المعروض السلعي، وعرف بأنه الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار (Hoflmayr:2022:2)
- 3- البطالة: يعد مؤشر البطالة الأكثر استخداماً لفهم ظروف سوق العمل لذلك يعرف معدل البطالة بأنه نسبة العاطلين عن العمل في القوة العاملة وتحدث البطالة عندما يكون الشخص راغباً وقادراً على العمل ولكن ليس لديه عمل مدفوع الثمن (RESERVE BANK OF AUSTRALIA :2006:1)

المبحث الثاني: تحليل تطور نافذة بيع العملة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

جدول (1) نافذة بيع العملة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2023)

السنة	نافذة بيع العملة بالمليون دولار	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار	نمو الناتج المحلي	معدل التضخم	معدل البطالة
2004	4981.00		36613		27	8.7

37	8.6	36.3	49921.0	93.7	9649.00	2005
53	8.4	30.5	65158.8	-12.3	8455.00	2006
-10.1	8.7	35.1	88037.8	-64.5	2998.00	2007
12.7	8.5	47.9	130204.0	76.8	25869.00	2008
6.9	8.4	-14.2	111660.9	31.4	33992.00	2009
2.9	8.3	24.1	138516.7	6.41	36171.00	2010
5.8	8.2	34.1	185749.7	10.0	39798.00	2011
6.1	8	17.4	218032.2	22.2	48649.00	2012
1.9	9.2	7.6	234637.7	9.4	53231.00	2013
2.2	10.6	-2.7	228415.7	-2.8	51728.00	2014
1.4	10.8	-27.9	164704.7	-14.3	44304.00	2015
0.6	10.8	-4.2	157820.0	-24.3	33524.00	2016
0.2	13	11.3	175652.0	25.8	42201.00	2017
0.4	13.4	20.2	211146.0	11.6	47133.00	2018
-0.2	14	10.7	233636.1	8.4	51125.00	2019
0.6	15.7	-22.6	180923.3	-13.7	44080.00	2020
6	16.2	14.8	207691.6	-15.8	37094.00	2021
5	15.3	38.0	286640.3	26.1	46806.00	2022
4.4	15.6	-12.5	250795.1	-28.4	33499.00	2023

أولاً: نافذة بيع العملة بالمليون دولار

من الجدول (1) تبين ان نافذة بيع العملة في عام (2004) قد بلغت (4981.00) مليون دولار، وانخفضت في الاعوام (2006 - 2007) على التوالي فبلغت (8455.00، 2998.00) مليون دولار بمعدل تغير سنوي سالب (12.3%- ، 64.5% -) على التوالي وهذا الانخفاض كان نتيجة تراجع الانفاق الحكومي حيث ان الحكومة العراقية كانت تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي ومع تأخر تنفيذ موازنتها بشكل كامل، انخفضت الحاجة الى ضخ كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة بيع العملة، اما للأعوام (2008-2013) عاودت للارتفاع بمعدلات نمو متباينة ، ومن ثم انخفضت في الاعوام (2014 – 2015 – 2016) على التوالي فبلغت حوالي (51728.00 ، 44304.00 ، 33524.00) مليون دولار على التوالي وبمعدل تغير سنوي (2.82%- ، 14.35%- ، 24.33%-) ويعود سبب ذلك الانخفاض في نافذة بيع العملة الى انخفاض أسعار النفط العالمية ولان العراق يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط كمصدر للنقد الأجنبي مما أدى الى انخفاض حاد في احتياطي البنك المركزي العراقي من الدولار، وبالتالي قلل من كمية الدولار المتاحة للبيع عبر نافذة العملة، ثم ارتفع في عام (2017) واستمر بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة حتى انخفض في الأعوام (2020 - 2021) وعلى التوالي فبلغ (44080.00 ، 37094.00) مليون دولار وعلى التوالي بمعدل تغيير سنوي سالب (13.7%- ، 15.84%-) ويعود سبب ذلك الانخفاض الى جائحة كورونا (كوفيد 19 -) حيث أدى الى تراجع النشاط التجاري والاستثماري والى انخفاض الطلب على الدولار في السوق المحلية مما ساهم في تقليل حجم المبيعات عبر نافذة بيع العملة ، وفي عام (2023) عاود للانخفاض فبلغ (33499.00) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (28.43%-).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار

من الجدول (1) تبين ان الناتج المحلي الإجمالي في عام (2004) كان قد بلغ (36613) مليون دولار، واستمر بالارتفاع خلال المدة (2005-2008) يلاحظ هناك تحسن في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو إيجابية، على الرغم من أن القطاعات الاقتصادية شهدت تدهوراً كبيراً نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة عائدات النفط وارتفاع أسعاره، اما في عام (2009) فقد سجل انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (111660.9) مليون دولار وبمعدل تغيير سلبي (14.2%) ويعود ذلك إلى تدهور الوضع الأمني في العراق أو انخفاض أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، مما أثر سلباً على بقية الأنشطة الاقتصادية، واما في المدة (2010-2013) سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمعدلات نمو إيجابية، وفي عام (2014) شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً قدره (228415.7) مليون دولار وبمعدل تغيير سلبي بلغ (2.7%-) وذلك بسبب انكماش السيولة العامة و انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل، والذي كان لانخفاضها الأثر الأكبر على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة بالخصوص وأدى العجز الكبير في الموازنة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام بشكل يؤمن الموازنة الحالية والتضحية بالموازنة الاستثمارية، ومن هنا ظهرت مؤشرات الركود بشكل واضح في أنشطة القطاعات الاقتصادية من خلال انخفاض معدل تغيير الناتج المحلي الإجمالي (Central Bank of Iraq, 2010-2014, p. 15) ، وبسبب تدهور البنى التحتية وتعطيل النشاط التجاري بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمر انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2015-2016) وذلك بسبب تراجع

قيمة إنتاج قطاع الصناعات الاستخراجية بنسب تزيد عن (40%) في العراق، مع ملاحظة تأثر أداء الاقتصاد بعدد من العوامل التي أضعفت النمو، أهمها تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي في أسعار النفط إضافة إلى الأوضاع الداخلية خلال هذا العام فقد أضعف فرص نموها ومن ناحية أخرى، ساعدت بعض العوامل في التخفيف من حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال عام 2015، أهمها زيادة الكميات المنتجة من النفط بهدف تعويض جزء من النقص في عائدات النفط بسبب انخفاض الأسعار (Arab Monetary Fund, 2015, p. 31)، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال الأعوام (2017 - 2018) نتيجة ارتفاع المعدل اليومي للصادرات النفطية، وقد شهد الاقتصاد العراقي في عام (2019) انتعاشاً تدريجياً بفضل التحسن الكبير في الوضع الأمني حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً فبلغ (233636.1) مليون دولار بمعدل تغيير (10.7%) ويعود ذلك إلى زيادة إنتاج النفط الخام وأيضاً نمو القطاعات الأخرى، وانخفض في عام (2020) إذ بلغ (180923.3) مليون دولار بمعدل تغيير سنوي سالب (22.6%) والسبب يعود إلى الركود العميق الذي مر به البلد عام (2020) بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) وما صاحبها من انهيار أسعار النفط، فضلاً عن ما يواجهه العراق من تحديات متعددة الأوجه أوقفت الحكومة العراقية الاتفاق التقديري والاستثمارات العامة وتقديم الخدمات التي تعد بالغة الأهمية لتحقيق النمو، أما للأعوام (2021-2023) عاودت للارتفاع بمعدلات نمو متباينة، ثم انخفضت في عام (2023) فبلغت حوالي (250795.1) مليون دولار بمعدل تغيير سنوي سالب (12.5%).

ثالثاً: معدل البطالة

من الجدول (1) تبين أن نسبة البطالة في العراق عام (2004) بلغت 8.7%، وشهدت انخفاضاً طفيفاً في الأعوام (2005-2006) لتصل إلى 8.6% و 8.4% على التوالي استمر هذا الانخفاض خلال الفترة (2008-2012) ويعود ذلك إلى سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة، والتي ركزت على زيادة التوظيف في القطاع العام والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين الباحثين عن فرص عمل خارج العراق (Israa Saeed Saleh, Issue 128, 2021, p. 88)، إلا أن البطالة عادت للارتفاع في عام (2013) حيث بلغت (9.2%)، واستمرت بالنمو بمعدلات متفاوتة خلال الفترة (2014-2021)، ويعود سبب ذلك إلى التدهور الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط، مما دفع الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية أوقفت العديد من المشاريع التنموية (Ali Jawad, accessed on March 10, 2025, via the link: <https://www.aa.com.tr>)، كما ساهمت جائحة كورونا في تفاقم الأزمة حيث أدت إجراءات حظر التجوال وتعطيل المشاريع إلى ارتفاع نسبة البطالة (Duaa Qasim, 2024, p. 320). وفي عام (2022)، سجلت البطالة انخفاضاً لتصل إلى (15.3%) ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والذي كان له دور مهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل، أما للأعوام (2021-2023) عاودت للارتفاع بمعدلات نمو متباينة، فبلغت في عام (2023) فبلغت حوالي (15.6%).

رابعاً: معدل التضخم

من الجدول (1) تبين أن معدل التضخم في تزايد مستمر خلال سنوات (2004-2005-2006) وبمعدلات (27%)، 37%، 53% على التوالي وان سبب ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة يعود إلى تدهور الوضع الأمني وزيادة الانفاق الاستهلاكي لاسيما زيادة طلب على الاستيراد نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع وظهور تكاليف أخرى متعلقة بتكاليف الحماية الأمنية وقلة الوقود وارتفاع أسعارها فضلاً عن زيادة الانفاق العام بسبب الزيادة الحاصلة بالأجور والرواتب، أما في عام (2007) شهد معدل التضخم انخفاضاً فبلغ (10.1%) وهذا الانخفاض هو مؤشر جيد على مدى نجاح السياسة النقدية في السيطرة على حركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية عبر الاستخدام الأمثل من قبل البنك المركزي المتمثل بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة إلى جانب تحسن الوضع الأمني، ثم استمرت معدلات التضخم بالنمو بنسب متفاوتة في المدة (2008 - 2018)، ومن ثم عاد لينخفض في عام (2019) فبلغ (0.2%) ويرجع ذلك السبب إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وهذا يعني أن السياسة النقدية استخدمت أسلوب مزاد العملة بوصفه واحده من أدوات البنك المركزي غير المباشرة وهي من الأساليب الحديثة للمحافظة على استقرار سعر الصرف والحد من التضخم، ثم استمرت معدلات التضخم بالنمو بنسب متفاوتة في المدة (2020 - 2023) حتى بلغت في عام (2023) حوالي (4.4%) ويعود سبب ذلك إلى التغيرات في سعر الصرف حيث شهد تقلبات في قيمته مقابل العملات الأجنبية مما أثر على تكلفة الواردات وأسعار السلع والخدمات المحلية.

المبحث الثالث: تقدير أثر نافذة بيع العملة على النمو الاقتصادي

أولاً: توصيف النموذج

- 1- المتغير المستقل نافذة بيع العملة في العراق ويرمز لها بالرمز CS
- 2- النمو الاقتصادي في العراق ويرمز له بالرمز EG

ثانياً: تقدير الاثر

1- اختبار ديكي فولر الموسع

عند اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع يتضح من الجدول (2) استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع EG عند المستوى بجود قاطع وقاطع اتجاه عام عند مستوى معنوية 5% واستقرارها بحالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، واستقرت عند الفرق الاول في حالة وجود قاطع وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% واستقرارها بحالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%. بينما المتغير المستقل CS لم يستقر عند المستوى في الحالات الثلاث، انما استقر عند الفرق الاول بحالة وجود قاطع وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% وبحالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%.

جدول (2) اختبار الاستقرارية لديكي-فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		CS	EG
With Constant	t-Statistic	-2.0317	-3.1965
	Prob.	0.2719	0.0362
		n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2046	-3.7908
	Prob.	0.8800	0.0404
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1080	-2.7263
	Prob.	0.6334	0.0092
		n0	***
At First Difference			
		d(CS)	d(EG)
With Constant	t-Statistic	-3.7200	-5.2711
	Prob.	0.0132	0.0007
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0934	-4.0446
	Prob.	0.0242	0.0313
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7714	-5.4052
	Prob.	0.0008	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews12

2- تقدير دالة العلاقة بين نافذة بيع العملة والنمو الاقتصادي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)

أ- تقدير نموذج ARDL الاول

جدول (3) نتائج اختبار أنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EG(-1)	-0.231078	0.192614	-1.199698	0.2489
CS	0.000974	0.000464	2.100753	0.0530
CS(-1)	-0.001803	0.000450	-4.004109	0.0011
C	43.66889	11.03341	3.957876	0.0013
R-squared	0.608980	Mean dependent var		12.83684
Adjusted R-squared	0.530776	S.D. dependent var		22.02630
S.E. of regression	15.08800	Akaike info criterion		8.450340
Sum squared resid	3414.715	Schwarz criterion		8.649169
Log likelihood	-76.27823	Hannan-Quinn criter.		8.483990
F-statistic	7.787078	Durbin-Watson stat		1.685866
Prob(F-statistic)	0.002292			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews12

عند اجراء اختبار انموذج ARDL يتضح ان قيمة (R-squared) 0.608 وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر ما نسبته 0.608 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج. واتضح ان مدة الابطاء هي سنة واحدة للمتغيرين، كما يتضح ان قيمة (R-squared) المصححة 0.53 ، وان قيمة المعنوية لـ F المحتسبة 0.002 وهي معنوية عند مستوى 1%.

3- اختبار الحدود

من اختبار الحدود اتضح ان قيمة F المحتسبة 14.17 وهي اكبر من الحد الاعلى عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

جدول (4) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	14.17100	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	19		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews12

4- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

من اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لـ F المحتسبة 0.15 وهي غير معنوية عند 5%، كما نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لـ Chi-Square 0.09 وهي غير معنوية عند 5% وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي.

جدول (5) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.166347	Prob. F(2,13)	0.1542
Obs*R-squared	4.749474	Prob. Chi-Square(2)	0.0930

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews12

ب- اختبار عدم ثبات التباين

من اختبار عدم ثبات التباين نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لـ F المحتسبة 0.666 وهي غير معنوية عند 5%، كما نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لـ Chi-Square 0.6 وهي غير معنوية عند 5%، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ثبات تباين للانموذج المقدر.

جدول (6) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

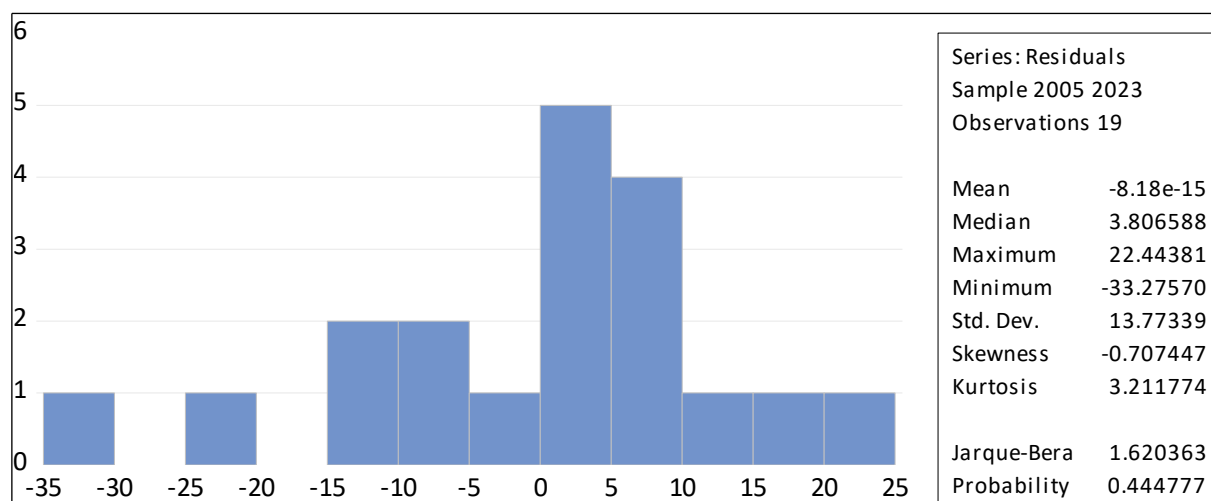
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.532742	Prob. F(3,15)	0.6668
Obs*R-squared	1.829489	Prob. Chi-Square(3)	0.6085
Scaled explained SS	1.261002	Prob. Chi-Square(3)	0.7384

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews12

5- اختبار التوزيع الطبيعي

من اختبار التوزيع الطبيعي للأنموذج المقدر نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera 0.444 وهي غير معنوية عند 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



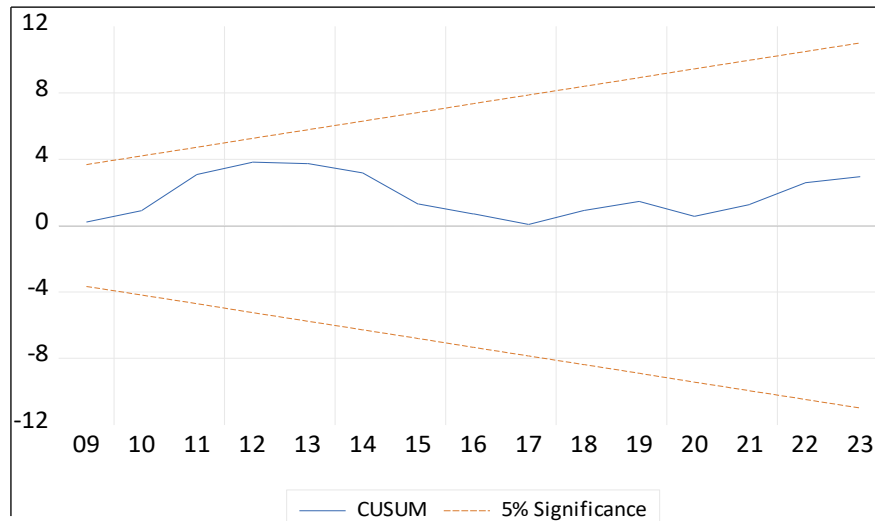
شكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews12

6- اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج ARDL

أ- اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

عند اجراء اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM نلاحظ من الشكل تراكم البواقي يقع دخل عمود (حدي) القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة معنوية ومستقرة عند مستوى 5% .

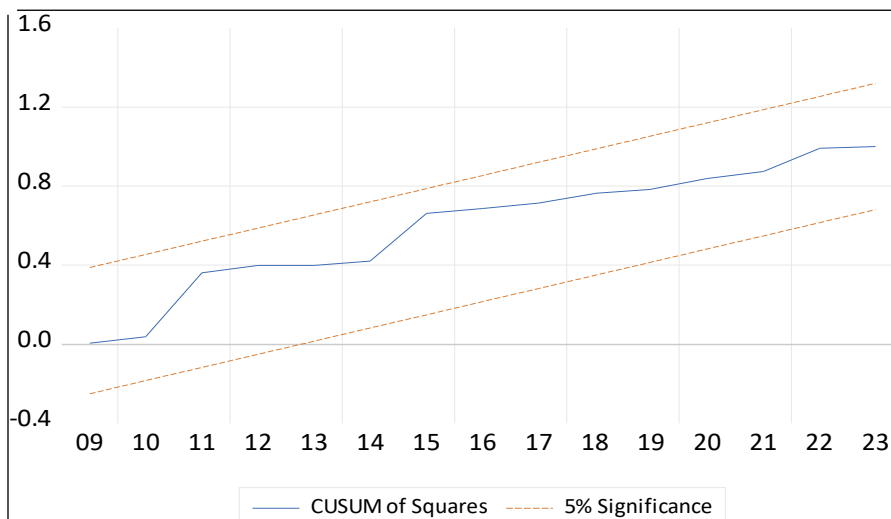


شكل (2)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviwes12

ب- اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج CUSUM of Square

عند اجراء اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج نلاحظ من الشكل ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.



شكل (3) اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviwes12

7- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

عند تقدير المعالم في الاجل القصير لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول ان معلمة نافذة بيع العملة CS موجبة وتساوي 0.000974 ومعنوية عند مستوى 5% وذلك يعني وجود علاقة طردية بين مبيعات نافذة العملة وبين النمو الاقتصادي في العراق، اي ان زيادة مبيعات نافذة العملة بمقدار وحدة واحدة في الاجل القصير سوف يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.00097، ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بأنه عند ارتفاع مبيعات النافذة سيؤدي ذلك الى انخفاض سعر صرف العملات مقابل الدينار العراقي مما سيؤدي استقرار اسعار الصرف تدريجيا ومنه تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. ونلاحظ ايضا ان معلمة تصحيح الخطأ CointEq تساوي -1.23 وهي سالبة ومعنوية وهي اكبر من الواحد الصحيح في القيمة المطلقة وذلك يشير الى ان سرعة التكيف وتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول للتوازن في الاجل الطويل اقل من سنة واحدة.

جدول (7) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CS)	0.000974	0.000383	2.547237	0.0223
CointEq(-1)*	-1.231078	0.177356	-6.941282	0.0000
R-squared	0.744575	Mean dependent var		-1.994737
Adjusted R-squared	0.729550	S.D. dependent var		27.25268
S.E. of regression	14.17271	Akaike info criterion		8.239814
Sum squared resid	3414.715	Schwarz criterion		8.339228
Log likelihood	-76.27823	Hannan-Quinn criter.		8.256639
Durbin-Watson stat	1.685866			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviwes12

8- اختبار المعلمات المقدرة في الاجل الطويل

عند تقدير المعلمات في الاجل الطويل لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول ان معلمة مبيعات نافذة العملة cs تساوي 0.00097 وهي معنوية وموجبة وهذا يعني ان ارتفاع مبيعات العملة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.00079 في الاجل الطويل.

جدول(8) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.66889	11.03341	3.957876	0.0013
EG(-1)*	-1.231078	0.192614	-6.391440	0.0000
CS(-1)	-0.000829	0.000256	-3.236340	0.0055
D(CS)	0.000974	0.000464	2.100753	0.0530

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviwes12

الاستنتاجات:

- 1- تعد نافذة بيع العملة والتي هي من الادوات التي استحدثت في العراق عام 2003 ذات اتجاه واحد يتمثل بعمليات بيع فقط
- 2- اعلى معدل للتضخم سجل في عام 2005 اذ بلغ 53% وقد يكون سبب ذلك الاوضاع الامنية والسياسية التي كان يمر العراق بها في تلك الفترة وكذلك انخفاض قيمة العملة.
- 3- من نتائج الانموذج القياسي تبين وجود تأثيرا معنوياً لأدوات السياسة النقدية المستحدثة في الاستقرار الاقتصادي اذ تبين ان نافذة بيع العملة تؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي.
- 4- كشفت نتائج التحليل الاقتصادي لنافذة بيع العملة في العراق ان ادنى مستوى للمبيعات كان في عام 2020 ويعود ذلك الى جائحة كورونا.
- 5- من نتائج التحليل الاحصائي اتضح ان معلمة تصحيح الخطأ CointEq تساوي 1.23- وهي سالبة ومعنوية وهي اكبر من الواحد الصحيح في القيمة المطلقة وذلك يشير الى ان سرعة التكيف وتصحيح الاختلالات في الاجل القصير اقل من سنة واحدة.
- 6- من نتائج التحليل الاحصائي اتضح معلمة مبيعات نافذة العملة cs تساوي 0.00097 وهي معنوية وموجبة وهذا يعني ان ارتفاع مبيعات العملة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.00079 في الاجل الطويل.

التوصيات:

- 1- دعم نافذة بيع العملة والاهتمام بها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- 2- الاهتمام بالأدوات المستحدثة للسياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي ومستويات الاسعار مما يدعم الاستقرار الاقتصادي للبلاد
- 3- استعمال الادوات الاخرى للسياسة النقدية المستحدثة كالتيسير الكمي والنوعي لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي
- 4- المحافظة على معدلات منخفضة من البطالة والتي بدورها تعزز الاستقرار الاقتصادي

References

1. Joseph G. Nellis and David Parker, Principles of Macroeconomics, Pearson Education Limited, England , 2004, P190.
2. Peter Jochumzen, Essentials of Macroeconomics, Book boon, United Kingdom, 1st edition, 2010, P44.
3. John Iodewijks and Mehdi monadjemi, Money and Monetary Policy in an Open Economy, Book boon, United Kingdom , 1st edition, 2015, p13.
4. Hanan H. Mustafa, Hajeer A. Zaki, Auction Window for selling foreign currency and its role impacting the Iraqi dinar exchange rate: An analytical study for the period 2003-2021, Entrepreneurship Journal for Finance and Business, no4, 2023.
5. Tomohiro Sugo and Yuki Teranishi, the zero Interest Rate Policy, Bank of Japan, 2008,
6. فريد جواد الدليمي، افتخار محمد الرفيعي، قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كربلاء، العدد 29، 2009.
7. Giovanni Antonio Cossiga, Stability and Instability of an Economic System: Considerations, Published by Canadian Center of Science and Education, roma, no3, 2017.
8. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis 3 Ed, USA. Harcourt Brace Jouanond , 1974.
9. Martin Hoflmayr, Inflation explained: What lies behind and what is ahead, European Parliament, 2022.
10. RESERVE BANK OF AUSTRALIA, Unemployment: Its Measurement and Types, 2006.
11. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report 2010-2014.
12. Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Report 2015, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
13. Israa Saeed Saleh, Measuring and Analyzing the Impact of Economic Shocks on the Labor Market in Iraq for the Period (2004-2017), Journal of Administration and Economics, Issue 128, June 2021.
14. Ali Jawad, Iraq Report: Oil Prices Raise Poverty and Unemployment Rates in 2016, Iraq, accessed on March 10, 2025, via the link: <https://www.aa.com.tr> .
15. Duaa Qasim Makki Al-Zuhairi, Shaima Fadel Muhammad, Measuring the Determinants of Unemployment in Iraq for the Period (2004-2021) Using the VAR Model, Al-Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume 16, Issue 50, 2024.